التنظيم القانوني لمبدأ رفع حجاب الشركة

"Piercing the Corporate Veil"

في قانون الشركات الفلسطيني الجديد

المحامية
بيسان نمر

S&B
LEGAL & INVESTMENT
CONSULTING SERVICES

التنظيم القانوني لمبدأ رفع حجاب الشركة "Piercing the Corporate Veil" في قانون الشركات الفلسطيني الجديد

يتجه رواد الأعمال في الغالب إلى تسجيل شركاتهم على شكل شركات ذات طابع محدود المسؤولية، خاصة شركات المساهمة الخصوصية منها، ويعود ذلك للحدّ من تحمل أصحابها للمسؤولية الشخصية عن أعمال الشركة ، بحيث لا تتعدى أرباحهم أو خسائرهم مقدار مساهمتهم في رأس مال الشركة. وذلك عكس شركات الأشخاص التي تكون فيها مسؤولية الشركاء غير محدودة، بحيث قد تتعدى مسؤوليتهم إلى شخصهم مهما كانت درجة مساهمتهم في رأس المال، بمعنى في حال خسارة الشركة أو إفلاس أحد الشركاء، فسيكون على باقي الشركاء التعويض عن تلك الخسائر بأي طريقة ولو من أموالهم الشخصية، أو ملكياتهم الخاصة، مثل السيارة أو المنزل أو غيرهما.

يمكن القول بأن فلسطين قد شهدت نمط - غير مهني - عزز لدى البعض إمكانية تسجيل شركات مساهمة خصوصية لغايات الاستخفاف أو التهرب من الالتزامات المالية أو لإظهار الشركة في موقع لا تستحقه (خصوصاً عند المبالغة في تسجيل رأس مال الشركة) سيما وأن قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 السابق لم يعالج هذه الأمور بشكل واضح ، أما وفقاً لقانون الشركات الفلسطيني الجديد، أصبح هناك وفي إضافة نوعية، في المادة (19) تنظيم خاص لهذه الحالة، إذ نص القانون على الحالات التي يتحمّل وفقها أصحاب الشركة المساهمة الخصوصية، مسؤولية الوفاء بالتزامات الشركة، إذا قاموا بإساءة استخدام مبدأ المسؤولية المحدودة. يعرف هذا المبدأ في "Piercing the Corporate Veil" ويترجم إلى رفع أو خرق حجاب الشركة.

ما هو مبدأ "رفع حجاب الشركة"؟

يرمز "حجاب الشركة" مجازيًا إلى التمييز بين الشركة ككيان قانوني منفصل والمساهمين الذين يمتلكون الأسهم في الشركة. إن تأثير "رفع" أو "اختراق" حجاب الشركة هو أن المساهمين ، وليس الشركة ، يعتبرون الفاعلين ذوي الصلة الذين يتم وضع مسؤولية التزامات الشركة على عاتقهم.

يطبق هذا المبدأ في أنظمة قانونية عديدة حول العالم، ولعل أبرزها النظام القانوني الأمريكي، فعلى الرغم من التشدد في تطبيق هذا المبدأ، إلا أن هناك العديد من السوابق القضائية التي قضت بتطبيقه. ومن الجدير ذكره، أن القانون الأمريكي أفرد خصوصية لكل ولاية بتطبيق هذا المبدأ بشكل مختلف وبناء على تحقق حالات معينة. إلا أن هناك عدد من الحالات التي اتفق بشكل عام على تفعيلها لهذا المبدأ وهي :

- وجود الغش، الإحتيال أو اساءة لطرف ثالث،
- الفشل في الحفاظ على شخصيات منفصلة بين الشركات الشقيقة أو بين الشركة ومساهميها أو شركائها.
- الفشل في إدارة رأس مال الشركة بالشكل المناسب.
- استخدام أموال الشركة وموجوداتها من أجل منفعة شخصية أو منفعة أطراف أخرى.

التنظيم القانوني لمبدأ "رفع حجاب الشركة" في قانون الشركات الفلسطيني الجديد

من الملاحظ أن المشرّع الفلسطيني تأثر في القوانين الأمريكية عند تنظيمه لهذا المبدأ في قانون الشركات الفلسطيني الجديد. إذ نصت المادة (19) من القانون على تحقق وجود إساءة لاستخدام مبدأ المسؤولية المحدودة في حال قيام الشريك المحدود المسؤولية أو العضو أو المساهم بأي من الأعمال التالية:

- استغلال الشخصية القانونية كواجهة للاحتيال أو الإساءة.
- استغلال الشخصية القانونية كأداة للتهرب من التزام قائم أو مسؤولية قانونية.
- التصرف بأموال الشركة وموجوداتها أو استعمالها وكأنها أملاكه الخاصة.
- استعمال أموال وموجودات الشركة على نحو يضر بدائنيها.
- استخدام أموال الشركة وموجوداتها من أجل منفعته الشخصية أو منفعة أطراف أخرى على الرغم من معرفته الفعلية أو لزوم معرفته بعدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

كما نظم القانون عملية اتخاذ الإجراءات القانونية من خلال التوجه إلى المحكمة المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العلم بالإساءة، وأشار إلى تقادم هذا الحق بمرور خمس سنوات من تاريخ وقوعها. والجدير بالذكر أن القانون لم يحدد نوع معين من الشركات ليطبق عليها هذا المبدأ، بل اشار لتطبيقه على كل الشركات التي يوجد فيها الشركاء محدودي المسؤولية. (مثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة، الشركة المساهمة الخصوصية ، الشركة المساهمة العامة).

ايجابيات وسلبيات هذا المبدأ

يحارب البعض فكرة هذا المبدأ وتعود أسباب رفضهم لفكرة تحمل الشريك أو المساهم التزامات الشركة المالية خارج حدود مساهمته في رأس مال الشركة والتعرّض لأموالهم الشخصية. إذ يرى هؤلاء أن هذا المبدأ يدحض فكرة الشركة وشخصيتها المستقلة بشكل عام. كما يرون بأن هذا المبدأ سيؤثر بشكل مباشر على رغبة الأشخاص في إنشاء الشركات، بحيث لا يمكن ضمان عدم الرجوع على أموالهم الشخصية.

أما المؤيدون لهذا المبدأ، فيؤكدون على أهميته من حيث اعتباره نظام رقابي سابق ولاحق يضع مسؤولية على الشركاء والمساهمين للتصرف بطريقة قانونية تتبع الحوكمة والمعايير الصحيحة، ويرون بأنه يشجع الأشخاص على الاستثمار في الشركات والمساهمة فيها لوجود وسيلة لحمايتهم من حالات الاحتيال والإساءة التي بغياب هذا المبدأ يصعب تحقيقها.

بناء على ذلك، أرى أن التطبيق العالمي لهذا المبدأ أثبت وجود توازن بين الرأيين السابقين، بحيث أنصف هذا المبدأ المؤيدين من خلال إفراد هذا المبدأ نوع من الراحة لوجود وسيلة رقابية في حالات الاحتيال والإساءة، ومن جانب آخر، يُطمئن الفريق الآخر من خلال التشدد الكبير في استخدامه حفاظاً على مبدأ المسؤولية المحدودة.

ختاماً، اعتقد أن هذا المبدأ هو إضافة نوعية لقانون الشركات الفلسطيني الجديد، وله العديد من الايجابيات من حيث التطبيق، إلا أنني أعتقد أن هذا يتطلب من وزارة الاقتصاد الوطني العمل على نشر توعية كاملة في آلية التعامل مع هذا المبدأ، خصوصاً وأنه يمس بشكل مباشر الشركات القائمة وعليه يتوجب على الوزارة التطرق للتعريفات التي جاءت بالقانون.

SHARP
BEYOND